تمهيد

يحلم الكثيرون بجعل العالم مكانا أفضل حالا، لكن حالفني الحظ في تحقيق أحلامي أكثر من معظم الناس. ومع ذلك، فقد تعرض التأثير الذي مارسته للمبالغة والتهويل. إذ قيل إنني «الرجل الذي دفع بنك إنكلترا إلى حافة الإفلاس» حين أجبرت بريطانيا على الخروج من آلية سعر الصرف الأوروبية. أما مهاتير محمد، رئيس وزراء ماليزيا السابق، فقد اتهمني بالتسبب بالأزمة المالية الآسيوية عام 1997. بينما حملني الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مسؤولية ما سمي بالثورة الملونة في كل من جورجيا وأوكرانيا. كما اتهمت بمحاولة شراء الانتخابات بعد أن اتخذت موقفا معارضا لإعادة انتخاب الرئيس بوش عام 2004. هذه المزاعم جميعا مبالغ فيها أو لا أساس لها من الصحة. على سبيل المثال، لم أتاجر بالعملات الآسيوية خلال الأشهر التي سبقت الأزمة، وبالتالي لا يمكن اتهامي بأنني السبب وراءها. لكن يتعذر الشك في حقيقة أنني لعبت دورا في بعض من هذه الأحداث والعديد غيرها. فمؤسساتي كانت ناشطة وفاعلة في البلدان التي كانت جزءا من الإمبراطورية السوفييتية وقدمت الدعم للقوى الساعية إلى تحويلها إلى مجتمعات مفتوحة. كما وفرت بعض المساندة في مجالات الثقافة والتعليم والعلم حين تداعت أركان الكتلة الصلدة للدولة الشيوعية. وساعدت على تثقيف نخبة جديدة واعية بذاتها من الغجر. أما مبادرة «عقد دمج الغجر»، التي جمعت معا تسع حكومات، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، في جهد منسق لتحسين أحوال الغجر، فقد كانت من بنات أفكاري. وخلال

الحروب في البلقان في تسعينيات القرن العشرين، بذلت مؤسستي، التي عمل فيها كادر من الموظفين الشجعان، ما بوسعها من أجل التخفيف من شدة الفاجعة المريعة التي حلت بسراييفو. لقد كنت أيضا قوة محركة خلف حملة «انشر ما تدفع» و«مبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية». وبغض النظر عن الصواب أو الخطأ، اعتقدت أن بمقدوري ممارسة تأثير نافذ في مجرى الأحداث، وأن لدي سياسة أتبعها.

كيف بلغت هذا الموقع المفضل المتميز؟ تلك قصة طويلة رويتها مجزأة. باختصار، أعتقد أنني أجمع توليفة من ثلاثة مؤهلات. أولا، استطعت تطوير إطار نظري زودني بفهم معين للتاريخ، خصوصا ما أدعوه الأوضاع البعيدة عن التوازن؛ ثانيا، آمنت بمجموعة من المعتقدات الأخلاقية والسياسية الراسخة؛ ثالثا، جنيت ثروة ضخمة من المال. ولاشك في أن العديد من الأشخاص يتمتعون بواحدة أو اثنتين من هذه السمات، لكن جمع ثلاثتها معا أمر غير عادي. هذا بالإضافة إلى أن شبكة المؤسسات غير الربحية التي أنشأتها زودتني بركيزة صلبة من المعارف المحلية يمكنني المطالبة على أساسها بحقي في أن يؤخذ رأيي في تشكيلة منوعة من القضايا. كما أن للأشخاص الذين يديرون هذه المؤسسات الحق في المشاركة في الحياة السياسية لبلدانهم، وهو حق ربما لا أتمتع به، أنا الأجنبي.

في الأيام المبكرة كنت وحيدا. فحين انهار النظام السوفييتي، تمكنت مؤسساتي من إنجاز الكثير بشكل مستقل؛ لكن حين حاولت التعاون مع المؤسسات أو الحكومات الأخرى، لم أصادف حظا كبيرا من النجاح. إذ تحركت الأحداث بسرعة كبيرة بحيث صعب على الكثيرين اللحاق بالركب. وظلت مؤسساتي مدة طويلة عمليا دون منافسين، الأمر الذي

جعلها بالغة التأثير واسعة النفوذ؛ لكن عندما اقترحت مبادرات سياسية متنوعة لم تلق اقتراحاتي آذانا صاغية. ومنذ ذلك الحين، انعكس الوضع فعلا. فقدرتي على إنجاز المهمات بشكل مستقل تضاءلت إلى حد بعيد، لأنني استهدفت قضايا كبرى من جهة، ولأنني لم أعد اللاعب الوحيد في الميدان، من جهة أخرى. ومع ذلك، فقد اكتسبت قوة قادرة على الحشد والتعبئة. إذ إن بمقدوري دفع الأمور قدما عبر أخذ زمام المبادرة، أو من خلال مجرد المشاركة. الأمر الذي يتيح لي صياغة سياسة واتخاذ موقف من القضايا بشكل أفضل من الأيام المبكرة.

أود توضيح موقفي. هدفي هو جعل العالم مكانا أفضل حالا. وليس ثمة ما هو غير عادي في ذلك. فالعديد من الأشخاص يشاركونني طموحي والعمل لتحقيقه بغيرية أكبر. لكن ما يميزني أنني قادر على فعل ذلك على نطاق أوسع مقارنة بالآخرين. حين كان برانكو كرفينكوفسكي رئيسا لوزراء مقدونيا، وصفني ذات مرة بأنني رجل دولة دون دولة: «للدول مصالح لكن ليس لها مبادئ، وأنت لديك مبادئ لكن دون مصالح». تعجبني هذه الصيغة، وأحاول تحقيقها عمليا. فالعالم في حاجة ملحة لرجال دولة لا ينتمون إلى دولة.

تملأ الشكوك مجتمعنا في أولئك الذين يزعمون الفضيلة، وله ما يبرر ذلك. فالعديد من الأغنياء الذين يقيمون مؤسسات تحركهم دوافع خفية لإقامتها. وأحب أن أعتقد بأنني مختلف. فالقدرة على فعل ما هو صواب ميزة نادرة، وممارسة هذه الميزة مكافأة مجزية. لكنني أجيب دوما من يضع دوافعي موضع الشك والمساءلة بأن له الحق في ذلك. وحين أزعم بأنني نزيه لا غرض لي، فإن عبء تقديم الدليل يقع على عاتقي.

obeikandl.com

بوصفي رجل دولة لا ينتمي لأي دولة، أواجه عددا من العقبات والعراقيل. أولا، لست حياديا منزها عن الأغراض فعلا. علي الاعتراف بأن لدي رغبة في ممارسة تأثير في العالم وترضيني المشاركة في أحداث التاريخ. ثانيا، لا أملك معرفة كاملة. ولا بد أن أقع في الخطأ. لقد جمعت ثروتي في الأسواق المالية بواسطة فهم هذه الحقيقة وتصحيح أخطائي. وفي ميدان الشؤون العالمية، يؤدي الخطأ إلى تبعات أكثر ديمومة. ثالثا، أدرك أنني لم أنتخب أو أعين حارسا على المصلحة العامة؛ فقد لعبت هذا الدور بدافع ذاتي. ولذلك فإن من حق الناس الاشتباه بمن يتبنى سياسة لكن لا يخضع للمحاسبة والمساءلة. ومع ذلك، فإن المصالح المشتركة للبشر بحاجة ماسة إلى الرعاية، والقيام بذلك بشكل ناقص أفضل من الامتناع كلية عن المحاولة. قال لي ذات مرة سيرغيي كوفاليون، أحد الأبطال في نظري «لقد قضيت حياتي أحارب في سبيل قضايا خاسرة». كوفاليون منشق سوفييتي سابق أصبح فيما بعد «مأمور مظالم» في مجلس الدوما (الروسي) ولعب دورا مهما في إخماد حرب الشيشان الأولى. أحاول أن أقتدي به. في الأسواق المالية، أتخذ مواقف في سبيل تحقيق النجاح. في الميدان الاجتماعي، أتخذ مواقف أؤمن بها بغض النظر عن النجاح والفشل. هذا هو الفرق بين الأسواق المالية التي لا تحكمها الاعتبارات الأخلاقية والمجال الاجتماعي حيث يجب أن تلعب الأخلاق دورا.

تجاوزت الآن الخامسة والسبعين، وأفق العمر يقصر. لذلك، يجب أن أميز بين ما آمل بتحقيقه في حياتي والرسالة التي تؤديها شبكة مؤسساتي بعد الرحيل. أجد نفسي محجما عن تحديد جدول أعمالي لأنني راغب في الحفاظ عليه مفتوح النهاية، لكن يجب أن أبدأ بتحديد جدول أعمال مؤسساتي لأنني لن أتمكن من القيام بذلك فيما بعد.

لقد ساعدني هذا الكتاب على توضيح جدول أعمالي. في بعض الأحيان أرى الأمور بوضوح، أستطيع خلالها اتخاذ قرارات حاسمة. حدث ذلك مرات عديدة في حياتي المهنية (المالية). أما أشهر مثال فهو «حين أسهمت في إفلاس بنك إنكلترا». في حين تجسد الأعمال الخيرية والحياة العامة مثالا آخر. وتبرز في هذا السياق قرارات إنشاء شبكة من مؤسسات المجتمع المفتوح عندما انهار الاتحاد السوفييتي ومعارضة إعادة انتخاب الرئيس بوش. حين بدأت تأليف هذا الكتاب لم أتمكن من رؤية الأشياء بوضوح؛ وهذا واحد من الأسباب التي دفعتني لتأليفه. لكن بحلول الوقت الذي أنهيت فيه كتابته، شعرت بأنني أمر بمثل تلك اللحظات مرة أخرى. أدرك ما ينبغي عمله وأنا على استعداد لذلك، حتى لو كان يعني خوض معارك خاسرة. آمل، بل أطمح، أن يشعر القراء بالإحساس ذاته.

طورت فلسفة لعبت دورا محوريا في حياتي. حيث اهتديت بها في جمع المال وإنفاقه، على الرغم من أنها لا تتعلق بالمال. أعرف مدى أهمية تلك الفلسفة بالنسبة لي شخصيا، لكنني مازلت في طور اكتشاف مدى أهميتها بالنسبة للآخرين. هذه هي الأولوية الآن ولربما يكون الكتاب آخر جهد أبذله في هذا الصدد.

من خلال ترجمة فلسفتي إلى جدول أعمال سياسي، أستطيع تحديد هدفي باعتباره مجتمعا عالميا مفتوحا. وأنا أسعى إليه على مستويين اثنين: أحدهما يتصل بالنظام العالمي، والآخر يتعلق بالنظام السائد في بلدان العالم كل على حدة.

أجد النظام العالمي محبطا كـ «أجندة» عملية. فهو يشمل أفكارا عظيمة وكلمات عديدة طنانة، لكن دون تأثير كبير. جعجعة دون طحن. اعتادت مؤسساتي على إنجاز الأعمال، ولذلك أجد الأقوال وحدها عديمة الفائدة. إذ يتوجب فعل الكثير لتعزيز المجتمعات المفتوحة في بلدان العالم. والظروف ليست ملائمة دوما، لكن حين تلوح الفرصة بين الحين والآخر أحب أن أنتهزها لبدء العمل.

ينبغي أن أفسر ما أعنيه بالمجتمع العالمي المفتوح. أشدد على أنه لا يعني إنشاء حكومة عالمية. فالحكومات بطبيعتها تتدخل في حرية الأفراد. وحين تتوفر بدائل عديدة يستطيع الأفراد اختيار البلدان التي يريدون الهجرة إليها؛ لكن الحكومة العالمية ستكون- بالتعريف تقريبا- قمعية واستبدادية. أقصد بالتحديد سيادة القانون الدولي. فالنظام الدولي السائد غير مرض وغير كاف. المحافظون الجدد على صواب في هذه النقطة: العلاقات الدولية تخضع لحكم القوة لا حكم القانون. يجب تغيير ذلك: يجب تطبيق القانون الدولي. وهذا يتطلب مؤسسات دولية أشد قوة وفاعلية مما لدينا الآن. ومن الواضح أننا بحاجة إلى محكمة الجنايات الدولية؛ لكننا نحتاج أيضا إلى مؤسسات أخرى من طبيعة مختلفة. منظمة التجارة العالمية مثال جيد في هذا السياق لأنها تملك آلية تطبيق فعالة. لقد تعرضت المنظمة إلى انتقاد عنيف بسبب ظلمها للبلدان النامية، وهذا يجب معالجته عبر تغيير القواعد والأنظمة؛ لكن بنيتها ذاتها يمكن أن تكون نموذجا يحتذى.

ينبغي على المجتمع العالمي المفتوح الاعتراف بأن الأنظمة والقواعد جميعا تفتقد الكمال وعرضة للتغيير والتحسين. نحن بحاجة أيضا إلى أنظمة وقواعد لتغيير الأنظمة والقواعد، لكن لا يجب بالضرورة قوننتها

لأن ذلك قد يؤدي إلى مجادلات واعتراضات لا نهاية لها حول الكلمات والألفاظ. لقد خبرنا مثل هذه الحالة في الجمعية العامة للأمم المتحدة. لندع الاستخدام يقرر القواعد والأنظمة ـ هنالك الكثير مما يمكن قوله حول قانون مشترك في العلاقات الدولية.

قدمت وصفا لإطار المجتمع المفتوح. وهو يحتاج أيضا إلى محتوى ومضمون. هنا، أرفض اقتراح وصفة صالحة لكل زمان ومكان، لأن على كل مجتمع وكل جيل تحديد معنى المجتمع المفتوح بالنسبة له. أما الشكل السائد من العولمة فيفتقد التوازن. لقد أصبحت الأسواق، خصوصا المالية، عالمية، لكن المؤسسات التي يحتاج إليها المجتمع من أجل ازدهاره، أو حتى بقائه، ليست كذلك. فالترتيبات السياسية مؤسسة على سيادة الدول؛ وهي ليست كافية لرعاية المصالح الجمعية للبشر، مثل السلام والأمن والبيئة والعدالة الاجتماعية، وحتى استقرار الأسواق المالية.

السيادة مفهوم ينطوي على مفارقة تاريخية؛ فهي موروثة من العصر الذي كان فيه الملوك يحكمون رعاياهم. عندما اندلعت الثورة الفرنسية، ضربت عنق الملك، وانتقلت السيادة على الدولة إلى الشعب. ومع أن من الطوباوية استبدال سيادة الشعب بشيء آخر، فإن ذلك المبدأ، لوحده، لا يكفي لعالم اليوم الذي تزداد أجزاؤه اعتمادا على بعضها بعضا باطراد. هنالك العديد من المشاغل والهموم التي تتعدى الحدود الوطنية. على سبيل المثال، نواجه أزمة طاقة عالمية. والحكام الوطنيون يسيئون استخدام سلطتهم داخل حدودهم الوطنية. وحين يصل الانتهاك إلى نقطة تنتفي فيها البدائل الأخرى، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية التدخل. هذه هي الحالة التي دعاها كارل بوبر الهندسة الاجتماعية التدريجية، وأنا على استعداد للانخراط فيها شخصيا ومن خلال مؤسساتي.

أنا منخرط دوما في عدد كبير من المشروعات، والقائمة تتغير دائما. بعضها ينجح وغيرها يفشل. وأميل إلى المشاركة في المشروعات التي تحقق تقدما ذاتيا والابتعاد عن تلك التي تحتاج إلى الكثير من الدفع والدعم. على سبيل المثال، قدمت الدعم لمبادرة «مجتمع الديمقراطيات» منذ أن أطلقها «إعلان وارسو» عام 2000، لأنني أسهمت في صياغة مبادئها، لكنها كمشروع للمؤسسات، ظلت برأيي هامشية على الدوام. وبعد المؤتمر الذي انعقد في تشيلي عام 2005، وانحصرت منجزاته في الشعارات والكلام، كنت أميل إلى التخلي عنها، لكن بعد إنشاء مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لربما يكون لها مستقبل. وبالمقابل، تطورت حملة «انشر ما تدفع» التي أطلقت عام 2002، إلى حركة ناجحة ضد إساءة استخدام عائدات الموارد الطبيعية وشاركت فيها مشاركة فعالة.

ساعدني تأليف الكتاب على ترسيخ عدد من الأولويات المستقبلية. بعضها مختلف اختلافا بينا عن أنشطتنا السابقة. وعملت على تحديد مشكلتين اثنتين تعرضان بقاءنا للخطر:أزمة الطاقة العالمية وانتشار الأسلحة النووية. بالنسبة للمشكلة الأولى، نحن على شفا التعامل مع لعنة موارد ومواجهة الاحتباس الحراري. والسياسة الروسية القائمة على استخدام عقود الغاز المصدر إلى البلدان المجاورة وتحويل العائدات العامة كما هو مفروض إلى أرباح خاصة تشكل مجال اهتمام وقلق على نحو خاص. وبالمقابل، كان مجال انتشار الأسلحة النووية خارج إطار نشاطات مؤسساتي كلية. ولا أعرف ما الذي نستطيع فعله إزاء هذه المشكلة، لكننا لا نستطيع تجاهلها.

العقبة الرئيسة أمام إقامة نظام عالمي مستقر وعادل هي الولايات المتحدة. وهذا حكم قاس ـ في الحقيقة، مؤلم بالنسبة لي ـ لكنني مقتنع بصوابيته لسوء الحظ. فالولايات المتحدة مستمرة في وضع أجندة للعالم على الرغم من خسارة نفوذها وتأثيرها منذ الحادي عشر من سبتمبر، وإدارة بوش تضع الأجندة الخاطئة ـ فهي قومانية إذا جاز التعبير: تشدد على استخدام القوة وتجاهل المشكلات العالمية التي يتطلب حلها تعاونا دوليا. أما باقي بلدان العالم «فترقص» على اللحن الذي تعزفه الولايات المتحدة، وإذا استمر ذلك مدة طويلة فسوف نواجه اختطار تدمير حضارتنا. إن تغيير موقف وسياسات الولايات المتحدة يبقى متربعا على قمة أولوياتي.

أصبحت المهمة أكثر تعقيدا منذ انتخابات عام 2004، ولقد شكل ذلك مصدرا للارتباك والتشوش حين جلست لأكتب هذا المؤلف. إذ لم تعد المسألة متعلقة بإبعاد الرئيس بوش عن البيت الأبيض؛ بل إن الأمر يتطلب إعادة التفكير بدور أمريكا في العالم. كما لم يعد كافيا التحول إلى سياسات الإدارات السابقة؛ بل يجب أن تغير أمريكا موقفها بشكل جوهري. والعملية ينبغي أن تبدأ بالاعتراف بأن الحرب على الإرهاب استعارة مجازية مغلوطة. فمن المقبول به الآن أن غزو العراق كان خطأ فادحا، لكن الحرب على الإرهاب تبقى السياسة المقبولة عموما.

إن تغيير المواقف والسلوك لا يمكن تحقيقه بمجرد مساعدة الحزب الديمقراطي في انتخابات عامي 2006 و2008، لأن الديمقراطيين لم يظهروا أي علامة دالة على الانخراط في عملية إعادة تفكير عميقة. بل

على العكس، فقد أرعبت الديمقراطيين تهمة الجمهوريين باللين والضعف في شؤون الدفاع، وشغلهم هاجس التصميم على التفوق على الجمهوريين في الحرب على الإرهاب. ومع ذلك، أظن أن من المهم للحزب الديمقراطي السيطرة على مجلس النواب في انتخابات عام 2006. إذ يمكن لمجلس نواب يسيطر عليه الديمقراطيون أن يكشف آثام وأخطاء إدارة بوش التي يجري التستر عليها حاليا.

وبسبب طريقة توزيع الدوائر الانتخابية للكونغرس، لن تكون السيطرة عليه مهمة سهلة على الرغم من انقلاب الرأي العام على إدارة بوش. علاوة على ذلك، يحظى الحزب الجمهوري بدعم حركة محافظة جيدة التمويل، وتمتلك اللجنة الوطنية الجمهورية «ماكينة» انتخابية متفوقة بمراحل على «ماكينة» اللجنة الوطنية الديمقراطية. وهناك حاجة ملحة لتقوية الحزب الديمقراطي من أجل تحسين مستوى أدائه. القيود المالية التي فرضها «قانون ماكين ـ فينغولد» تجعل ذلك عملية صعبة. وسوف تتمتع اللجنة الوطنية الجمهورية بأفضلية مستمرة لأنها بنت «ماكينتها» الانتخابية قبل تطبيق تلك القيود.

يجب أن يكون الهدف النهائي استرداد الحزب الجمهوري من قبضة المحافظين والمتطرفين الدينيين الذين يسيطرون عليه الآن ـ والديمقراطية الأمريكية قائمة على حزبين اثنين يتنافسان على أصوات الناخبين في الوسط، ويضعف النظام حين يستولي المتطرفون على الحزب الجمهوري. فإذا أردنا استعادة التوازن، ينبغي إلحاق الهزيمة بالمتطرفين. ولسوف يتحقق ذلك بانتصار ديمقراطي مدو في انتخابات عام 2006.

لا أشعر بالارتياح عند الانخراط في السياسة الحزبية، خصوصا وأن الحزب الديمقراطي لا يمثل السياسات التي أنادي بها؛ وفي الحقيقة لو فعل ذلك لن ينجح في الانتخابات. أفضل أن أسمو على السياسة. لكن أشعر بواجب دعم الحزب الديمقراطي حتى استرداد الحزب الجمهوري من سيطرة المتطرفين. كما أرغب في دعم المؤسسات الاستشارية التي يمكن أن توفر ثقلا مقابلا للحركة المحافظة، لكنني لا أريد أن أصبح صورة مرآوية. فإذا شكلت الحركة المحافظة تهديدا للمجتمع المفتوح، فإن حركة تقدمية تستخدم الأساليب ذاتها سوف تعزز وتفاقم هذا التهديد. لكن الحركة المحافظة قد أثبتت أنها شديدة الفعالية. فكيف يمكن موازنتها بثقل مقابل يماثلها في الفاعلية ويلتزم بمبادئ المجتمع المفتوح؟ تلك هي المشكلة التي تحيرني.

توكيدي على دور الولايات المتحدة كمصدر للاستقرار في العالم وكحامية لحضارتنا قد جرت المبالغة فيه إلى حد ما نتيجة اعتبارات شخصية. لقد اخترت الولايات المتحدة وطنا لي، ولذلك فإن من مصلحتي تبرير اختياري. علاوة على أنني ملتزم بتبني وجهة نظر أمريكية عند محاولة التأثير في السياسة الأمريكية. لكنني أوروبي أيضا. وإخفاق الولايات المتحدة في ممارسة النوع الصائب من القيادة دفعني إلى الاعتقاد بأن بمقدور أوروبا لعب دور أكثر أهمية، وإذا ما فعلت ذلك، يمكن أن تجسد نموذجا تستطيع أمريكا أن تحتذيه. ولربما حان الوقت لإطلاق مؤسسة أوروبية للمجتمع المفتوح. وأنا أعمل أيضا على إنشاء صندوق ثقافي عربي. ويمكن للغة المشتركة أن تقوي لحمة البلدان التي تواجه خطر التمزق والتفكك نتيجة الصراعات الطائفية، وبمقدور الثقافة

أن تشكل ثقلا مقابلا للتطرف في الإسلام. ومن ناقل القول إن المبادرتين الأوروبية والعربية يجب أن تحظى بالرعاية والقادة على المستوى المحلي. ويمكن لمؤسستي أن توفر الحافز المحرك والتمويل في البداية فقط.

التدهور الحاد الذي أصاب قوة ونفوذ الولايات المتحدة جعل العالم أكثر اضطرابا وبعدا عن الاستقرار. فأنا راع وداعم لـ «مجموعة الأزمات الدولية» التي تتمثل مهمتها في توقع الأزمات قبل حدوثها، إضافة إلى تحليلها واقتراح الحلول المناسبة. المشهد محتشد بالأزمات الناشئة. ويقلقني على وجه الخصوص الاتجاه الذي تتبعه روسيا ويزداد سلطوية وعنادا. نجحت في تصفية أنشطتي ومؤسستي في روسيا في الوقت المناسب فتجنبت المضايقات، لكنني ملتزم بإبقاء شعلة الحرية مضيئة هناك. وأنا على استعداد أيضا لبذل ما أستطيع من جهد لمساعدة البلدان المجاورة التي تمكنت من تنظيم انتخابات حرة للحفاظ على استقلالها عن روسيا.

في البداية، لم أكن راغبا بأن تبقى مؤسساتي بعد رحيلي. فلدي تحفظات عميقة على الأعمال الخيرية لأنها تناقض جوهر الطبيعة البشرية. فنحن أنانيون بطبعنا، لكن يفترض بالمحسنين أن يتصرفوا بغيرية؛ وهذا يحفز ظهور جميع أنواع التناقضات إضافة إلى نزعة نحو النفاق. شعرت بأنني، كمؤسس، في موقع أفضل يؤهلني لحماية المؤسسة من الشراك المنصوبة مقارنة بحالي لو كنت رئيسا لمجلس الإدارة حيث توجهني المسؤوليات المؤسسية.

لكنني غيرت رأيي. وشعرت بأنني سأكون أنانيا لو سمحت بأن تموت المؤسسة معي. فعلى الرغم من كل شيء، يكرس العديد من الأشخاص

حياتهم للمؤسسة. فلماذا ينتهي عملهم بموتي؟ لكن ذلك لم يكن السبب الحاسم، لأنني أعتقد أن من الواجب على كادر المؤسسة خدمة رسالتها، وليس العكس. وأدركت بأن لها رسالة ينبغي أن تتحقق دون وجودي. الرسالة هي دعم المجتمع المدني في مراقبته لأداء الحكومات. تلك هي وظيفة جوهرية للمجتمع المدني في الأنظمة الديمقراطية، لكن يصعب الحصول على الدعم لها من المحسنين الآخرين، خصوصا في البلدان الأقل تطورا. اكتسبت هذه الرؤية من جنوب إفريقيا، حيث تمتع الحزب الحاكم بأغلبية مطلقة؛ ومع ذلك، فإن شروط المجتمع المفتوح تحافظ عليها سلطة قضائية مستقلة ومجتمع مدني على استعداد لمحاسبة الحكومة. وبالتوازي مع المجتمع المدني، يجب على المؤسسة أيضا مساعدة الحكومات في بناء طاقاتها وقدراتها. تلك مبادرة آمل أن أطلقها خلال حياتي.

وفيما وراء هذين النشاطين، آمل أن تستمر المؤسسات في الانخراط في العديد غيرها. ولأنني أريد أن تبقى (المؤسسات) متمتعة بروح المبادرة والمغامرة كما هي الآن، لسوف أمتنع عن تحديد مدى أنشطتها مسبقا. قبل أن أبدأ كتابة هذا المؤلف، لم أكن أعرف بأنني سأركز على الطاقة العالمية؛ فكيف لي أن أتوقع النشاط الذي يجب أن تركز عليه المؤسسة حين أغادر هذه الدنيا؟

obeikandi.com

obeikandl.com

مقدمة

نظرا لأنني احتفلت مؤخرا بعيد ميلادي الخامس والسبعين، أشعر بأن هذا هو الوقت المناسب للتأمل والتفكير. أمضيت حياة متخمة بالنشاط ومترعة الإثارة. لدي الكثير من الذكريات الممتعة لأسترجعها، لكن حياتي لم تنقض بعد، ولست مستعدا لكتابة مذكراتي الآن. وعلى أية حال، لست بارعا في كتابتها. فأنا أعاني من ذاكرة سيئة لأحداث الماضي. وأحب أن أقول على سبيل الدعابة إنني لا أتذكر سوى المستقبل! لقد مرت حياتي بمراحل عديدة، غرقت حتى الأذنين بنشاطات وأحداث كل منها. ولأنني الآن في مرحلة أخرى، يصعب علي استعادة وإعادة تشكيل المراحل السابقة، ولا أرغب حقا بذلك. فما زلت أفضل النظر إلى الأمام بدلا من الالتفات إلى الوراء.

شهدت تحولا فكريا على الصعيد النظري المجرد، والأحداث الواقعية المتعينة لا تهمني إلا بقدر ما توفره من تجربة أو رؤية وثيقة الصلة بحياتي. من اللافت عدد الأحداث التي مرت بي دون أن تترك أثرا كبيرا. لم أجمع الوثائق الضرورية التي قد تساعد في إنعاش ذاكرتي أو توفر المادة الخام اللازمة لكاتب السيرة الذاتية. اتخذت ذلك القرار حوالي عام 1984، حين أنشأت مؤسسة في هنغاريا لدعم المجتمع المدني في مواجهة النظام الشيوعي. وكان العاملون في/ أو حول المؤسسة يواجهون أخطارا جمة، وشعرت أنها لهم وليست لي. وأسهم هذا الموقف في نجاح المؤسسة. وأحس الآن بالندم لأنني لم أحتفظ بـ «أرشيف»، لأن شبكة المؤسسة تنامت في

الحجم وزادت في الأهمية إلى حد تستحق فيه أن توثق بالشكل المناسب. لكنه كان القرار الصائب آنذاك.

أنوي، بدلا من كتابة مذكراتي، شرح وتطوير الإطار المفهومي الذي استهديت بهديه طيلة حياتي. ونظرا لأن الأفكار النظرية المجردة صعبة النقل، لسوف أتخذ مقاربة السيرة الذاتية. ولهذه المقاربة ميزة كبرى. إذ لن أتمكن من تجنب التباهي بمنجزاتي؛ أما في الكتابة بأسلوب السيرة الذاتية، فلن يقوم أحد بالمهمة نيابة عني.

حين أتحدث عن شرح وتفسير وتطوير أفكاري، أستهدف غايتين مميزتين اثنتين. أعتقد ـ خطأ أو صوابا ـ بأنني اكتسبت بعض الرؤى المهمة، وأنا متلهف على تقاسمها مع الآخرين. في الوقت ذاته، أواجه الآن قضايا لا يوجد ما يوازيها في الماضي، وأشعر بالحاجة لفهمها بشكل أفضل. الأمر الذي يتطلب دراسة المشكلات الراهنة ومراجعة وتنقيح وتطوير الإطار الذي أستخدمه. في الماضي، استخدمت إطاري المفهومي كمرشد للعمل والفعل. أما الآن، وقد بلغت الخامسة والسبعين، أصبح مدى مزيد من العمل محدودا. وأود أن يكون هذا الكتاب بمثابة مرشد هاد لا لأستخدمه أنا وحدي بل يمكن للآخرين استخدامه في مسعاهم لتحسين حال العالم.

المشكلات التي تشغلني اليوم تشمل الحرب على الإرهاب، وكيفية التعامل مع أمثال صدام حسين، وتعزيز التطوير الديمقراطي، وتقليص حدة الفقر، والاحتباس الحراري، وانتشار الأسلحة النووية. بالنسبة لبعض هذه المشكلات، أرى حلولا محتملة، أما غيرها فيصيبني بإحباط شديد.

خيبة الأمل الكبرى التي أصابتني أتت من التأويلات المغلوطة الأساسية التي سادت في الولايات المتحدة خلال السنوات الأخيرة. فقد لعب سوء الفهم والتأويلات المغلوطة دورا بارزا في نظرتي إلى العالم. وأعدها عوامل سببية في تشكيل مسار التاريخ. كما أعد المجتمع المفتوح شكلا مرغوبا للتنظيم الاجتماعي بسبب قدرته على تصحيح سوء الفهم والتأويلات المغلوطة. كيف أصبح أقدم وأنجح المجتمعات المفتوحة ضحية للتأويلات المغلوطة؟

في كتابي الأخير «فقاعة التفوق الأمريكي»، حاولت وضع اللوم على عاتق إدارة بوش. ودعوت الحرب على الإرهاب وغزو العراق انحرافين ضلاليين مؤقتين يمكن تصحيحهما في الانتخابات التالية. لكن أعيد انتخاب الرئيس بوش. ويجب الآن أن «أحفر» مسافة أعمق وأستكشف الخطأ في المجتمع الأمريكي المعاصر. وهذا ما أنوي فعله في هذا الكتاب.

تقوم حجتي على أن أمريكا أصبحت مجتمعا «سعيدا وقانعا وراضيا» وغير مستعد لمواجهة الواقع المرير وحقيقته المرة. لهذا السبب أمكن لإدارة بوش تضليل عامة الأمريكيين بشكل خطير. وحتى يصبح من الممكن تغيير هذا الموقف «السعيد والقانع»، فإن من المقدر على الولايات المتحدة خسارة موقعها المهيمن في العالم. ولسوف تبرز عواقب وخيمة لا تؤثر في أمريكا وحدها بل تتسع لتشمل العالم أيضا.

ولإثبات حجتي، يجب أن أبدأ من العمق عبر استكشاف العلاقة بين الفكر والواقع. ولسوف تكون المناقشة نظرية ومجردة وفلسفية، لكن إذا كنت مصيبا في القول إن سوء الفهم والتأويل المغلوط يلعبان دورا

بارزا في التاريخ، فمن المتعذر علي تجنبه. أكتفي بالتوكيد على أن فهمنا للواقع يتأصل فيه النقص والقصور وأن جميع البنى الإنسانية تعاني من شروخ وعيوب بطريقة أو بأخرى. المجتمعات المفتوحة تقر بأننا بشر غير معصومين، في حين تنكر المجتمعات المغلقة هذه الحقيقة. أمريكا مجتمع مفتوح، لكن الشعب الأمريكي ليس متضلعا من الفلسفة ولا يفهم تماما مبادئ المجتمع المفتوح. لهذا يسهل تضليله وخداعه. ولإثبات هذه الحجة يجب أن أشرح مفهوم المجتمع المفتوح.

حاولت أن أجعل المناقشة الفلسفية في الجزء الأول سهلة القراءة ميسرة الفهم بقدر المستطاع، الأمر الذي يساعدني على إثبات الحجج التي أقدمها في الجزء الثاني. على سبيل المثال، أؤكد أن الحقيقة ليست واضحة وجلية وبديهية بالقدر الذي ظنه الآباء المؤسسون حين وقعوا على إعلان الاستقلال. فقد اكتشفنا منذ ذلك الحين أن من الممكن التلاعب بالحقيقة. وفي سبيل المثابرة على السعي إليها يجب أن ندرك أن الاستعارات المجازية المغلوطة والتأويلات الخاطئة الأخرى يمكن أن تفرز عواقب وخيمة وتبعات معاكسة غير مقصودة. الوعي غائب عن شرائح عريضة من الناخبين. وعلى غير المهتمين بهذه الحجة الانتقال مباشرة إلى الجزء الثاني من الكتاب.

في الجزء الثاني، قمت بالتصدي لما أعده أكثر المشكلات إلحاحا في اللحظة التاريخية الراهنة: الأخطار الداهمة التي تهدد حاليا أمريكا كمجتمع مفتوح؛ إخفاقات الاتحاد الأوروبي كمجتمع مفتوح؛ الصعوبات التي تجابه نشر الديمقراطية؛ الافتقار إلى مجتمع دولي شرعي قادر على ممارسة مسؤوليته وتوفير الحماية؛ أزمة الطاقة العالمية؛ انتشار الأسلحة

النووية. لا أستطيع الزعم بصوابية آرائي حول هذه الموضوعات مثلما أفعل فيما يتعلق بالإطار المفهومي. لأن ذلك سيبطل صحة الإطار. ولا يمكنني - كمشارك- تجنب تأثير أحكامي المسبقة المتحيزة. فقد تبدى هذا الانحياز بجلاء في اختيار المجالات الإشكالية.

أعرض هنا موجزا سريعا للحجة الرئيسة في الجزء الثاني: لقد سقطت أمريكا في أيدي منظرين إيديولوجيين متطرفين يقودهم نائب الرئيس تشيني ووزير الدفاع رمسفيلد، اللذين يعتقدان بإمكانية التلاعب بالحقيقة واستغلالها بشكل ناجح. ونجح الاثنان فعلا في استغلال رئيس اهتدى وجدد إيمانه، وجماهير راضية وقانعة وسعيدة. لكن ثمة حقيقة واقعية تتجاوز مدى فهم تشيني ورمسفيلد جعلت سياستهما تفرز نتائج عكسية. أما السبب الجذري للمشكلة فهو استعارة مجازية مغلوطة ومزيفة: الحرب على الإرهاب. فقد ألحقت ضررا كبيرا بموقفنا في العالم وعرضت للخطر مجتمعنا المفتوح في الداخل؛ ومع ذلك، ما تزال تحظى بالقبول بوصفها ردا طبيعيا على الحادي عشر من سبتمبر. أوردت تفاصيل الضرر، وقدمت الحجة على أنه ذاتي أوقعناه بأنفسنا على أنفسنا نتيجة التشبث العنيد بسوء تفسير الواقع الحقيقي. ولا يمكن أن نبدأ بإصلاح الضرر حتى ندحض الاستعارة المجازية المغلوطة للحرب على الإرهاب. علينا ألا نكتفي بالعودة إلى السياسات التي اتبعناها قبل الحادي عشر من سبتمبر. إذ يجب أن ندرك أننا، كقوة مهيمنة في العالم، نحمل مسؤولية خاصة. فبالإضافة إلى حماية مصالحنا القومية، ينبغي أن نأخذ زمام القيادة في حماية المصالح المشتركة للبشر (أعرض ما يستلزمه ذلك بشيء من التفصيل).

لقد تعاظمت وتراكمت قدرة البشر على التحكم بالطبيعة، بينما تراجعت مقدرتهم على حكم أنفسهم. ولا يوجد بلد آخر يمكن أن يحل محل الولايات المتحدة في المستقبل المنظور. فإن أخفقت في تجسيد النوع الصحيح من الزعامة فقد تدمر حضارتنا ذاتها. تلك هي الحقيقة المرة التي تواجهنا.

obeikandl.com